Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 131-158
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.8

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of some economic variables on recessionary inflation in the Iraqi economy for the period (2004-2022)

Mohammed Aysar Ahmed*[A], Omed Abdulrahman Jameel [B], Nizar Omar Karam [C]

[A] College of Administration and Economics/ University of Duhok
[B] College of Administration and Economics/Cihan University–Duhok
[C] College of Health Sciences/University of Duhok

Keywords:
Stagflation, inflation, trade openness, gross domestic product, money supply, oil price

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 23 May. 2024
Accepted 24 Jun. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mohammed Aysar Ahmed
College of Administration and Economics/ University of Duhok

Abstract: This research aims to measure the impact of some economic variables (Gross Domestic Product, oil price, narrow money supply, and trade openness) as independent variables on recessionary inflation as a dependent variable in Iraq for the period (2004 - 2022) for data that was converted to semi-annually using the program (Eviews-12) at the Central Bank and the Ministry of Planning. The researchers relied on statistics on unemployment rates, inflation, and other variables, and then an attempt was made to model the statistics obtained through a standard study to access and process the data using the (Eviews-12) program, This study concluded that the independent variables affected the dependent variable (recessionary inflation) in a direct manner, as recessionary inflation increased with the rise of these variables, except for the independent variable, gross domestic product, which when it rose, it led to a decrease in slowing recessionary inflation for the two periods by (0.00021), and this effect is very small in comparison. With the rest of the independent variables, which led to the problem of stagflation in the Iraqi economy. Researchers suggest the need to pay attention to investment away from the oil sector, especially in agriculture and industry, to benefit and benefit by raising the level of productivity and reducing unemployment rates to reduce the severity of high recessionary inflation.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 131-158
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.8

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

محمد ايسر احمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة دهوك

اوميد عبدالرحمن جميل
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة جيهان – دهوك

نزار عمر كرم
كلية علوم الصحية
جامعة دهوك

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة (الناتج المحلي الاجمالي، سعر النفط، عرض النقد بالمعنى الضيق، الانفتاح التجاري) كمتغيرات المستقلة على التضخم الركودي كمتغير تابع في العراق للمدة (2004-2022) للبيانات التي تم تحويلها إلى نصف سنوية باستخدام برنامج (Eviews12) من البنك المركزي ووزارة التخطيط، وقد اعتمد الباحثين على احصاءات معدلات البطالة والتضخم وباقي المتغيرات ومن ثم تم محاولة نمذجة الاحصاءات المحصل عليها بدراسة قياسية للوصول إلى البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج (Eviews-12)، إذ استنتجت هذا الدراسة بان المتغيرات المستقلة اثرت على المتغير التابع (التضخم الركودي) بصورة طردية حيث ارتفع التضخم الركودي بارتفاع هذه المتغيرات ما عدا المتغير المستقل الناتج المحلي الاجمالي حيث عند ارتفاعه أدى إلى انخفاض التضخم الركودي المبطئ للفترتين بمقدار (0.00021) وهذا التأثير قليل جدا مقارنة بباقي متغيرات المستقلة مما أدى إلى حدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي. ويقترح الباحثين ضرورة الاهتمام بالاستثمار بعيدا عن قطاع النفطي وبالأخص في جانبي الزارعة والصناعة للعودة بالنفع والفائدة للرفع مستوى الانتاجية وخفض معدلات البطالة للتقليل من حدة التضخم الركودي المرتفع.

الكلمات المفتاحية: التضخم الركودي، التضخم، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد، سعر النفط

المقدمة

شكلت ظاهرة الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار (التضخم) إحدى أهم الأزمات الاقتصادية والتي انعكست بشكل كبير على معظم المُتغيّرات الاقتصادية، مما دفع بالمفكرين إلى محاولة تحليلها وطرح الحلول المناسبة لها، ومن ثم شكلت ظاهرة الركود الاقتصادي وما يرتبط به من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات التوظيف محور اهتمام الاقتصاديين بعد أزمة الكساد الكبير 1929-1933، نظراً لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى اقتصاد الدول.

وفي حين شهد عقد السبعينات من القرن العشرين ولادة أزمة اقتصادية جديدة، تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بالتزامن مع زيادة في معدلات البطالة، وقد رافقها انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. اجتاحت هذه الأزمة التضخم الركودي (Stagflation) الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، وابتدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت هذه الظاهرة إحدى الظواهر الاقتصادية المستعصية التي تواجه معظم الاقتصاديات المعاصرة (المتقدمة والنامية)، وذلك لآثارها الهامة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما جعلها محور جدل وخلاف بين مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية التي عملت على تفسيرها وتحديد أسبابها واقتراح طرق لمعالجتها كالنيوكنزية والنيوكلاسكية والنقدية وأصحاب مدرسة اقتصاديات العرض.....إلخ.

وتعد هذه الظاهرة من الظواهر التي أثارت الجدل والخلاف بين مختلف المدارس الاقتصادية التي استهدفت تفسير ظاهرة التضخم الركودي، وهكذا احتلت ظاهرة التضخم الركودي أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بحيث كانت وما زالت على قمة قضايا الجدل الكبرى التي أثارها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك للوقوف على أسباب تلك الظاهرة الفريدة، وإن تعدد الآراء والاتجاهات حول العوامل المفسرة لهذه الظاهرة يجعل من الصعب تحديد الأسباب الكامنة وراءها دون دراسة متأنية للاقتصاد الذي يعاني منها.

وبالنسبة للاقتصاد (العراقي) يعد واحد من تلك الاقتصاديات التي عانت من ظاهرة التضخم الركودي لمدة طويلة من الزمن وانعكاسات ذلك على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومن خلال تأثير المتغيرات المستقلة كالانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي والعرض النقد والسعر النفط على المتغير التابع التضخم الركودي رأينا أن من الضرورة العلمية تستدعي القيام ببحث عن هذه الظاهرة وتحليلها والوقوف على أسباب نشأتها ومحدداتها والبحث في العوامل المؤثرة عليها بصورة دقيقة في اقتصادنا، وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية المعتمدة في الدراسات والبحوث الاقتصادية وهذا يمكننا من تفسير المشكلة ومحاولة وضع الحلول المناسبة، في ضوء البيانات المتوفرة للسلسة الزمنية الممتدة (2004-2022)

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: إن الموارد الضخمة في الاقتصاد العراقي متأتية من استخراج وتصدير النفط الخام في الأسواق العالمية، وكان من المفترض أن تسهم تلك الايرادات النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي والتخلص من الركود والبطالة، حتى وإن رافقها تضخم ولكن ليس بعلاقة طردية لتخلق مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، إذ إن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية ولدت ضعفاً في تشابك العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، ونتيجة لذلك اصبحت السياسة الاقتصادية غير قادرة على اصلاح هذه الاختلالات وخاصة ما يتعلق بمشكلة التضخم الركودي.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي:

- ما هي الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي وهل للانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي والعرض النقد والسعر النفط تأثير على هذه الظاهرة وهل من ممكن أن تسهم المتغيرات المستقلة المختارة في معالجة التضخم الركودي في العراق والحد من الآثار الناجمة عنها على الأصعدة كافة وفقا للأهمية النسبية لكل منها؟

ثانياً. فرضية البحث:

1. تستند الدراسة إلى الفرضية الآتية والتي مفادها، أن حدوث الاختلالات الهيكلية، والصفة الريعية في الاقتصاد العراقي من خلال المتغيرات المستقلة المختارة، كانت سبباً رئيساً في حدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي.
2. إن السياسة الاقتصادية لم تتكيف مع الاجراءات المتخذة في تصحيح الاختلالات البنيوية ومن ثم عدم تأثيرها في المساهمة بالحد من ظاهرة التضخم الركودي.

ثالثاً. اهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. إن معرفة الأسباب الحقيقية لحدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، هو الخطوة الرئيسة والأساسية لاتخاذ السياسة المناسبة لمعالجة المشكلة بما إن الاقتصاد العراقي يعاني من هذه المشكلة الاقتصادية والتي انعكست على النمو والتنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة، الأمر الذي

يشكل دافعاً هاماً للوقوف على العوامل المفسرة لها في العراق باستخدام النماذج القياسية لتسهل دراسة وتحديد العوامل كافة المؤثرة على هذه الظاهرة والتنبؤ بقوة وحجم الظاهرة.

2. حسم الجدل القائم بين وجهات النظر لمختلف المدارس الفكر الاقتصادي حول ظاهرة التضخم الركودي.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى الوقوف على العلاقة بين السعر النفط والعرض النقد والانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي مع التضخم الركودي في العراق، ومعالجة تلك الأسباب التي أدت إلى حدوثها، من خلال تحديد الأهمية النسبية لكل سبب على حدة، وصياغة مجموعة من النتائج المفسرة والاجراءات والمقترحات الواجب اتباعها للتخفيف من حدة آثارها وذلك بعد القيام بتحليلها والتعرف على العوامل الرئيسة والثانوية المسببة لها .

خامساً. منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بداء من الفرضية التي قامت عليها الدراسة لغرض الوصول إلى النتائج، ولغرض توضيح العلاقة بين التضخم والبطالة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، إذ استخدم الباحثان الأسلوب القياسي للوصول إلى الأهداف، من خلال اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج EViews 12.

سادساً. حدود البحث:

الحدود المكانية والزمانية: تم اختيار دولة العراق نموذجا من الفترة (2004- 2022) إذ إن الفترة التي تبعت تأسيس الحكومة الاتحادية الفيدرالية لمعرفة مدى تطور ظاهرة التضخم الركودي في العراق.

سابعاً. نموذج البحث:

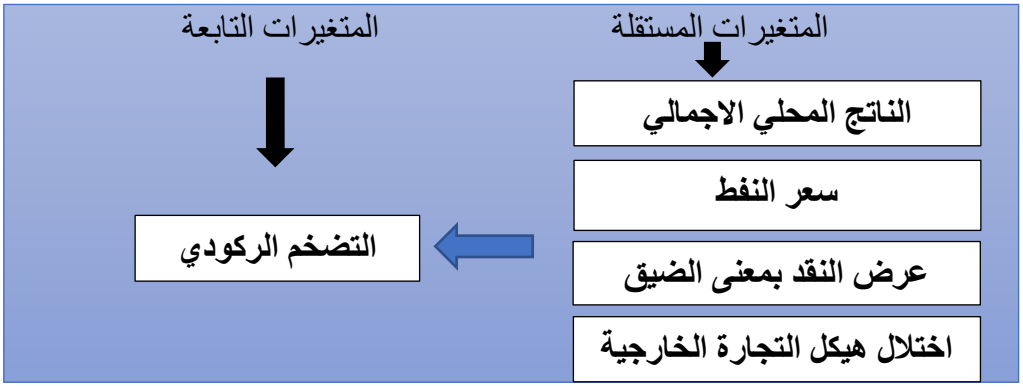

الاستعراض المرجعي:

أولاً. دراسة (الساعدي، 2017): (دراسة عن التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990-2013).

تهدف الدراسة إلى الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة المركبة بين التضخم والبطالة، ومحاولة معرفة المتغيرات التي لها الدور الرئيسي في التأثير على المشكلة في الاقتصاد العراقي، الأمر الذي يمكن أن يساعد على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل السلطات المختصة في رسم السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار، وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

1. بينت الدراسة أن عرض النقد مؤثر في دالة التضخم الركودي، بحيث أن التغير في كمية النقود لم يرافقها تغير في المعروض السلعي فيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبذلك تؤكد النتيجة السابقة بوجود علاقة عكسية بين الاستيرادات والمستوى العام للأسعار، على أساس أن الإنتاج المحلي

عاجز عن مسايرة الزيادة في عرض النقد فيزداد الطلب على السلع المستوردة، فتسهم الاستيرادات في تقليص الفجوة التضخمية الناجمة من زيادة الطلب المشتق عن زيادة عرض النقد، وقلة الطلب على الأيدي العاملة فتحدث البطالة فيكون التضخم الركودي.

2. يعد نمو الطلب الكلي للعمالة بصورة بطيئة نتيجة عوامل عديدة منها ضعف معدلات الاستثمار وارتفاع معدل نمو السكان، وانخفاض مستويات الإنتاج بل اختفائها في القطاعات الانتاجية باستثناء القطاع الاستخراجي الذي لا يشكل سوا نسبه ضئيلة في الطلب على العمالة، ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل وظهور البطالة.

ثانياً. دراسة (البحيصي، 2018، 14): (دراسة عن ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق).

إذ تهدف الدراسة إلى رصد ظاهرة التضخم الركودي والتعرف على وجودها من عدمها في الاقتصاد والكشف على العوامل المفسرة لظاهرة الركود التضخمي والتعرف ما إذا كانت هذه العوامل مستقرة خلال الزمن أم إن أهميتها النسبية تختلف من فترة لأخرى وتفسير الآلية التي تحدث بها ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد، وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

1. وجود اختلاف كبير في تفسير ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة سواء بين مختلف المدارس الاقتصادية أو بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين.
2. أدت المضاربة على العملات الأجنبية في أسواق العملات المحلية والدولية إلى زيادة عرض النقود بصورة كبيرة في الدول المتقدمة وبشكل لا يمكن معه السيطرة على عرض النقود والتحكم فيه من خلال السياسات النقدية والمالية .
3. قد يختلف معدل التضخم الركودي من دولة إلى أخرى حسب قدرة اقتصاد كل دولة على تحمل ظهور ظاهرة التضخم أو اعباء البطالة.

ثالثاً. دراسة (ميسوم وزينب، 2022: 210): (دراسة عن التضخم الركودي في الجزائر خلال فترة (1990-2020) دراسة قياسية باستعمال نموذج اردل).

حيث تهدف الدراسة إلى وقوف على العوامل المفسرة لظاهرة التضخم الركودي في الجزائر ومعالجته من خلال نمذجة هذه الظاهرة للوقوف على حدة آثارها والتعرف على العوامل الرئيسية المسببة لها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة: ارتباط ظاهرة التضخم الركودي في الجزائر بطبيعة اقتصاد الجزائري الريعي وارتفاع اسعار المواد والأجور والتكاليف الانتاج بالنفط.

وقد توصل الباحثين في هذا البحث المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع حيث ارتفع التضخم الركودي بارتفاع هذه المتغيرات ما عدا المتغير المستقل الناتج المحلي الاجمالي حيث عند ارتفاعه أدى إلى انخفاض التضخم الركودي المبطئ للفترتين بمقدار (0.000217) وهذا التأثير قليل جدا مقارنةً بباقي متغيرات المستقلة والمتغير التابع مما أدى الى حدوث مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي

ويظهر لدينا أن نتائج هذه الدراسة قريبة من نتائج دراستي: دراسة (البحيصي 2018: 14) و(الساعدي 2017: 102-103)

المحور الثاني: الجانب النظري

2-1. ظاهرة التضخم الركودي في النظرية الاقتصادية

المقدمة:

انتقل الاقتصاد الرأسمالي المتقدم خلال القرن العشرين من مرحلة الازدهار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينيات، إلى مرحلة تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وتعايش البطالة مع التضخم، وهو ما يعرف بالتضخم الركودي في الأدبيات الاقتصادية. وتعد ظاهرة التضخم الركودي من الظواهر الحديثة في النظام الرأسمالي. ولأول مرة في تاريخ الدول الرأسمالية المتقدمة، يسير التضخم (أي الارتفاع المستمر في الأسعار) جنبا إلى جنب مع زيادة البطالة (أي زيادة في حجم ومعدل العمال العاطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه دون جدوى). فبعد أن كان التضخم والبطالة محكوماً بالظروف والعمر الزمني للدورة الاقتصادية، فمن المعروف من الناحية النظرية والواقعية ومتابعة تاريخ تطور الرأسمالية عبر الفترات الدورية لنموها وانتكاساتها، أنه في الفترات التي كانت ترتفع فيها الأسعار ـ وهي سمة من سمات فترات الازدهار ـ يكون معدل البطالة منخفضاً، والعكس صحيح بمعنى أنه في الفترات التي تنخفض فيها الأسعار ـ وهي سمة من سمات الفترات الانكماشية ـ يرتفع معدل البطالة. أما الوضع الراهن يشير إلى خلاف ذلك تماماً، حيث لم تعد البطالة والتضخم محكومة إلى حد ما بالظروف والعمر الزمني للدورة الاقتصادية، وهذا ما دل عليه رصد حركة الأوضاع الاقتصادية بدول غرب أوروبا والولايات المتحدة في بداية السبعينات، والتي تشير إلى تعايش ظاهرة البطالة مع التضخم، ومن هنا فقد تحطمت في ضوء هذه الظاهرة المعتقدات والنظريات الاقتصادية كافة التي كان يعتقد الاقتصاديون وصانعوا السياسات في صحتها. (البحيصي 2018: 14)

2-1-1: مفهوم التضخم الركودي: قبل الخوض في تعريف ومفهوم التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي، لابد أولا من الرجوع إلى تعريف التضخم والبطالة في الأدبيات الاقتصادية، حيث يعرف التضخم بأنه زيادة مستمرة ومتواصلة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ومن ثم فإن التضخم لا يشمل الزيادة المستمرة في سعر سلعة واحدة أو زيادة لمرة واحدة في متوسط السعر، بل هو زيادة مستمرة في مستوى الأسعار على نطاق واسع لها تأثير ملحوظ على الاقتصاد (الدباغ، 2003: 56)

وتحدد الدول معدل التضخم الطبيعي بطريقة مستهدفة حتى لا تحيد عنه. ويتراوح معدل التضخم الطبيعي هذا من (2)% إلى (3)%. وإذا زادت هذه النسبة في اقتصاد ما، يمكن القول إن الاقتصاد يعاني من مشاكل تضخمية (سوانينبرج 2008: 208)

ويتم قياس التضخم من خلال اهتمام الجهات المعنية في البلدان عادة بقياسه ويتم ذلك عن طريق استخدام طريقة الأرقام القياسية، للتعرف على كيفية تحسن الأسعار خلال فترة زمنية محددة لسلعة ما، حيث يُمكن عن طريق الرقم القياسي المقاربة ما بين السعر في مدة زمنية ما التي تُعرف في هذه الحالة بفترة المقارنة" والسعر السائد في مدة أخرى، التي تعرف في هذه الحالة بفترة الأساس" التي يتم تحديثها بصورة دورية على الأغلب كل خمس سنوات. (شيخ طه 2021: 340).

أما الركود الاقتصادي فيشير إلى انخفاض الطلب الكلي الحقيقي، مما يؤدي إلى تباطؤ في التخلص من السلع والمنتجات في السوق، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض تدريجي في الأرباح وعدد العمال ووحدات الإنتاج، وتراكم العرض والمخزون من السلع والبضائع. مما يؤدي إلى انتشار

المدفوعات غير المنتظمة من قبل المتعاملين في الأنشطة الاقتصادية والوفاء بالتزاماتهم المالية في الوقت المحدد، مما أدى إلى انتشار حالات الإفلاس والبطالة (معروف 2006: 134)

نستنتج من التعريف السابق أن الركود الاقتصادي له سمات مختلفة، مثل انخفاض الناتج الحقيقي وتدهور الأرباح، فضلا عن تراكم مخزون قطاع الأعمال. إلا أن أهم ما يميز الركود الاقتصادي هو ظاهرة البطالة، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار سيئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن هذا المنطلق، يعد هدف القضاء على البطالة أولوية بالنسبة للقادة السياسيين والاقتصاديين، إلى جانب هدف مكافحة التضخم. وعليه احتلت قضيتا البطالة والتضخم مركز الصدارة في أي خطة للاقتصاد الوطني. وبعد الإشارة إلى مسألة التضخم لا بد أن نتطرق إلى تعريف البطالة.

تعرف البطالة بأنها الحالة التي يبقى فيها عدد من الأشخاص في المجتمع دون عمل أو وظيفة، رغم جهودهم الجادة في البحث عن عمل أو وظيفة، ولكن دون جدوى، أو على الأقل يمارسون عملاً لا يستهلك سوى جزء من طاقتهم أو وقتهم. (الدباغ 2003)

كما تعرف البطالة: بأنها التعطل والتوقف الجبري لجزء معين من القوى العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرته ورغبته أو مجموعة من الأفراد المتعطلين عن العمل على الرغم من سعيهم للبحث عنه (مجيد 2023: 757)

أما بالنسبة لأنواع البطالة، لم تعد البطالة في تعريفها الاقتصادي ينحصر فقط في تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة الي مستويات أبعد وأكثر شمولية، إذ تم تصنيف أنواع متعددة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة كالبطالة الموسمية والمستوردة والاجبارية والهيكلية والاختيارية والمقنعة (علي صالح 2018: 249)

وبعد التعرف على مفهوم التضخم والبطالة، يمكن توضيح المقصود بمصطلح الركود التضخمي. وينشأ مفهوم هذا المصطلح كما اعتادت عليه أي دولة في العالم عندما يتعرض اقتصادها إما لظاهرة الركود وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة زمنية معينة، أو التعرض لظاهرة التضخم في فترة زمنية أخرى، لكن الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل، ظهرت في أوائل السبعينيات من خلال تعايش وتزامن كليهما، ظاهرة الركود والتضخم، بجانب بعضهما البعض وفي الوقت نفسه. فأنه لأول مرة يتزامن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور معدلات الناتج القومي (الشمري و البياتي 2009) أما التضخم هو من المصطلحات الشائعة أي هناك اختلاف كبير في تعريفة ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى وصف الرأي يستخدم هذا المصطلح فهو يمكن أن يوصف الارتفاع الحاد في مستوى العام للأسعار مثل (أجور، الأرباح) (جمعة 2023: 326)

ويعرف الركود التضخمي أيضاً ما هو إلا توليفة تربط بين معدل بطالة متزايد ومعدل اسعار مرتفع بمعنى أن التضخم الركودي في هذه الحالة هو يجمع بين النقيضين. ونرى إن بول سام ويلسون عرفه بأنه: " عبارة عن ركود في النمو والاستخدام في آن واحد مع تضخم متزايد في الأسعار (طالبي, ميسوم، 2010: 160).

ويعريف التضخم الركودي أيضاً على أنه ذلك الوضع الذي يتوافق فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في الوقت نفسه (خوني و عزري 2020: 126).

ووفقا لهذا المفهوم يمكن تعريف التضخم الركودي بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه زيادة البطالة، وانخفاض في مستويات الناتج القومي ومعدلات النمو خلال فترة زمنية معينة.

2-1-2: التضخم الركودي في الفكر الاقتصادي: سيتم هنا دراسة المدارس الفكرية التي تناولت مشكلة التضخم الركودي ابتداءً من المدرسة الكنزية وانتهاءً بالتيارات الفكرية الجديدة التي أفرزتها أزمة الرأسمالية، والتي يمكن تصنيفها إلى أربع تيارات فكرية هي:

1. **المدرسة الكنزية:** لفهم آراء الكينزيين من ظاهرة التضخم من المفيد معرفة الموقف الأصلي لكينز من ظاهرة التضخم وذلك كما جاء في كتابه: "النظرية العامة للتوظف والنقود والفائدة سنة 1936. اعتمد تحليل كينز للتضخم في ضوء اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من جانب وفي الطلب الكلي من جانب أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون "ساي" للأسواق، ومن ثم خلص إلى أن حالة التشغيل الكامل التي رأى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والاعتيادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف بالإمكان وجود مشاكل البطالة والركود والكساد. وللتخلص من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بشدة للتدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الحكومة هي الجهاز الوحيد الذي بأمكانها تحقيق هذا التأثير. ومن هنا بدأت الوصفة الكينزية، حيث دعا كينز إلى شدة خفض سعر الفائدة، ورفع من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتقليل الضرائب، في فترة الأزمة حتى يزداد الطلب الفعال، ونادى بخلاف ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتظهر في الأفق مخاطر التضخم. وهنا نبين أن تحليل كينز عن التضخم قد اعتمد على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي، وقد اعتمد ذلك بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك خلاف التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم للتضخم. (زروق 2021: 21).
2. **مدرسة النقوديين:** التضخم حسب فهم هذه المدرسة هي ظاهرة نقدية بحتة دائماً وفي أي مكان. وهو يبين الاختلال بين عرض النقود وبين الطلب عليها وبما إن الطلب على النقود مستقر تقريباً، فأن ظاهرة الإفراط في عرض النقود نتيجة أخطاء السلطات النقدية على نحو يرتفع عما يريد الاشخاص الاحتفاظ به هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم.

وباعتقاد النقديون إن شكل دالة العرض الكلي تقريباً يأخذ شكل الخط الراسي المستقيم دلالة على انعدام مرونة العرض الكلي نتيجة التغيرات التي تقع في المستوى العام للأسعار، لذا فأن السياسات النقدية والمالية التوسعية لا تلبث أن تحدث ورائها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها أثر ملموس على ارتفاع العرض الكلي الحقيقي في الاقتصاد، ويرى مؤيدي هذه المدرسة إن عمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل في الامد الطويل لا يعني عدم وجود البطالة، حيث إن في كل مجتمع معدل توازني للبطالة يحاذيه تضخم مستقر ليس بالإمكان العمل من دونه، وعلى الرغم من أن السياسة النقدية التوسعية بإمكانها أن تقلل من معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأمد القصير إلا أن مثل هذه السياسة سينتج عنها التضخم في الامد الطويل بدون تقليل دائم في معدل البطالة، وفي رأي النقديون إن العلاج النهائي لأزمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي عن طريق رفع الإنتاج وهذا يحتاج تشجيع الرأسماليين للقيام

بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الشأن يطالب النقديون تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتخفيض الاعمال البيروقراطية من ناحية الإدارة الحكومية (عبادي 2007: 114)

3. **مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسير مشكلة التضخم الركودي مع النقديين في وجهة نظرهم بأن التضخم ليس سوى عرض مفرط من المال بطريقة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي. ويشيرون إلى فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن عدّها سبباً أساسياً للتضخم. وهم ينظرون إلى الضرائب على أنها تكاليف عندما ترتفع أو تنخفض الأرباح والإيرادات الحدية وينخفض الإنتاج ولكن الطلب يستمر وترتفع أسعار بقية السلع (طالبي 2010: 341) إذن فهم يؤكدون على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي (ساموبلسون 2001: 64). وبذلك فأن العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة مباشرة وفي الاتجاه نفسه، أي أنه لا توجد مقايضة بينهما لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل.
4. **مدرسة التوقعات الرشيدة:** تفترض نظرية التوقعات أن الأفراد يحاولون تحقيق أقصى استفادة من المعلومات الاقتصادية المتاحة لهم في تشكيل توقعاتهم، ومن ثم فإنهم يميلون إلى تجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبوها في تشكيل تلك التوقعات (الدباغ 2003) وقد فسرت هذه المدرسة مشكلة التضخم الركودي بمفاجآت الأسعار (انحراف السعر الفعلي عن السعر المتوقع) التي تحدث إما بسبب المفاجآت السياسية أو صدمات العرض والطلب (عبد المسيح 2009: 45-52) وفي مجال دراسة التضخم الركودي دخل عنصر التوقعات بصورة واضحة في التفسير عند المدرسة السويدية الحديثة، فهذه المدرسة كانت تنظر إلى أن العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تعتمد على مستوى الدخل وطرق الإنتاج فقط كما ذهب إليه كينز، بل على الإنفاق الوطني والإنتاج من جانب آخر، بمعنى أنها تعتمد على خطط الاستثمار والادخار، وقد ذهبت هذه المدرسة إلى القول على أن التضخم أو الانكماش إنما ينشئان بسبب اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار فلو ارتفع الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق، فهذا يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وبهذا تميل الأسعار إلى الزيادة وعندها تظهر ظاهرة التضخم، ويعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب، أو خطط شراء لم تحقق في أسواق، وفي أسواق عوامل الإنتاج، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين، وعلى العموم تم الاعتماد على هذه المدرسة في كثير من النماذج الاقتصادية (طالبي 2010: 169-170).
5. **المدرسة المؤسسية:** إن الواقع المؤسسي الذي كان أبان كتابة قبلن نظرية الطبقة المترفة، هو سيادة الثقافة المالية أو النقدية لدى طبقة رجال الأعمال المترفة الخاملة، وما تنتج عنه تلك الثقافة من قواعد ومعايير اعتمدتها تلك الطبقة، وفي تفسيره للاستهلاك التظاهري المسرف والسعي خلف الربح التجاري، يرى قبلن أن سلوك الشخص رجل الأعمال يعكس تأثير تلك المعايير (المؤسسات) المألوفة للاستهلاك في ذلك الحين (المعموري، واخرون، 2016: 155). وفيما يتعلق بالقوة الأولى، يرى غالبريث ضرورة التمييز بين القطاعين. الأول هو القطاع المنتج (مثل القطاع الزراعي)، والذي تتوافر فيه شروط المنافسة الكاملة إلى حد معقول، وفي هذا القطاع لا يستطيع أي منتج منفرد التأثير على الأسعار. القطاع الثاني هو قطاع تنافس القلة، الذي يهيمن على قطاع التصنيع. وتتكون من عدد قليل من الشركات الإنتاجية الكبيرة التي تستطيع من خلال تأثيرها على جانب العرض التحكم في تحديد الأسعار، إذ تتبع هذه الشركات الكبيرة استراتيجية تسعير خاصة بها وتعمل على زيادة الأسعار على الرغم من نمو إنتاجية العمل.

أما القوة الثانية التي أولاها غالبريث أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم الركودي هي قوة النقابات، والتي ينتج عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار. فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية يمكن للعمال من خلال قوة النقابات فرض زيادات في الأجور للتعويض عن هذا الانخفاض، لكن المؤسسات الاحتكارية في وضع يمكنها من تحويل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، ومن ثم نستنتج، بأن مشكلة التضخم من وجهة نظر غالبريث هي نتاج طبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي والصراعات التي تنشأ بينها.

2-1-3: كيفية قياس التضخم الركودي: ومن أجل رصد ظاهرة التضخم الركودي، اعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب لمجموع معدل التضخم ومعدل البطالة. ويسمى هذا المؤشر بمعدل التضخم الركودي، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية: (البحيصي، 2018: 17)

AST=AINF+AUN

إذ إن:

AST: تشير إلى معدل الركود التضخمي

AINF: تشير إلى معدل التضخم

ANU:تشير إلى معدل البطالة

بناءً على المؤشر السابق لرصد معدل التضخم الركودي، يمكننا تحديد أن اقتصاد دولة ما يعاني من التضخم الركودي إذا تجاوز معدل التضخم الركودي 8%، بشرط ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة. ولكن في الواقع إذا تم ربطه بنسبة معينة يستلزم اعادة النظر فيه فيما بعد، وعلى الرغم من أن معدل التضخم الركودي يعتبر مؤشرا جيدا لرصد ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد (عوض 2002: 27)

إلا أن ربطه بمعدل (8%) يثير بعض المشاكل، إذ من الممكن أن يكون معدل التضخم الركودي في بلد ما يتجاوز (8%)، ولكن في الوقت نفسه لا يجوز إلا أن يبقى معدل البطالة أو معدل التضخم عند (4%). وفي هذه الحالة لا يمكن القول إن اقتصاد هذا البلد يعاني من ظاهرة التضخم الركودي. في الواقع هناك إجماع بين الاقتصاديين على أنه إذا تجاوز معدل التضخم الركودي 8%، مع ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي هذه الحالة فقط يمكننا تحديد أن الاقتصاد يعاني من ظاهرة التضخم الركودي (عوض 2002: 27).

وذلك لأن بعض الاقتصاديين يعدون أن معدل البطالة عند (4%) هو معدل طبيعي، ومن ثم فإن هذا لا يعني أن الاقتصاد لا يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، وعليه فإن معدل البطالة السائد في الاقتصاد في هذه الحالة يرجع إلى وجود البطالة الاحتكاكية. كما إن وصول معدل التضخم إلى حده الأقصى (4%) لا يشكل بالضرورة خطراً على الاقتصاد، لما له من آثار إيجابية على مستوى الإنتاج والتوظيف في الاقتصاد (طالبي, ميسوم، 2010).

ويتضح مما سبق أن معدل التضخم الركودي قد يختلف من دولة إلى أخرى، ولا يوجد معدل ثابت، بل يعتمد على طبيعة الاقتصاد ومدى قدرته على تحمل الضغوط التضخمية أو أعباء البطالة.

2-2. ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

2-2-1. نبذة تاريخية عن واقع التضخم في العراق

مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي تعود بصورة بارزة منذ سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع العوائد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، مما انعكس بارتفاع عرض

النقود بمعدلات متسارعة مقارنة بالعقود الماضية، وذلك توافقاً مع الخطة الخمسية التنموية، فضلا عن ارتفاع رواتب الموظفين، وتمويل المشاريع، والانفتاح على الاستيراد لملىء فجوة الطلب المرتفع، إذ ارتفع الرقم القياسي لقيمة الاستيرادات الاجمالية من (100%) عام 1970 إلى (504%) عام 1979. كما ادى التوسع في النشاط الانمائي إلى استناد الاقتصاد على البلدان الصناعية المتقدمة في تدبير حاجته الرئيسية من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية، فقد ازداد مؤشر الرقم القياسي لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية من (100%) عام 1970 إلى (577.3%، 488,5%، 581,4%) على التوالي عام 1979، وبسبب زيادة أسعار تلك السلع في السوق العالمية ازداد المستوى العام للأسعار في السوق المحلية نتيجة ارتفاع الطلب المحلي والتضخم المستورد (ناجي 2018: 434)

تسارع التنمية الاقتصادية في العراق وتأميم النفط، وحتى انتهاء الحرب العراقية-الايرانية في عام (1988) فقد اتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الازدياد عند تلك الفترة من (112.8%) عام 1971 إلى (397.3%) عام 1988، مقيداً في ذلك معدلا سنويا مركباً بلغ (11.3%). إذ كانت هناك صورة من الاتصال التلقائي بين عمليات الانفاق الجاري والاستثماري، وخلق النقود الوطنية ذات الأصل النفطي والتي نتج عنها أثر توسعي في المعروض النقدي بصورة عامة والعملة في التداول بصورة خاصة، وأما في العام 1990 وبعد احتلال الكويت، قضت الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية تضمنت مجالات الحياة كافة (قرار رقم 661) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وبسبب الحصار الاقتصادي وما أحاط به من أوضاع دفعت المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) نحو الزيادة السريعة والمتواصلة بحيث تحول شكل التضخم في الاقتصاد العراقي من نوع التضخم الزاحف الذي كان شائعاً قبل الحصار إلى النوع الجامح بعد الحصار، فأن معدل فائض الطلب إلى المعروض السلعي قد ارتفع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (115.6%) في التأثير على معدلات التضخم، وبعد أحداث عام 2003 لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي، حيث إن أكثر مكونات سلة المستهلك استيرادية الأمر الذي أدى بالاقتصاد العراقي خاضعاً للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم بصورة سلبية أو ايجابية، وازدادت معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة من قبل فضلاً عن حالة العراق بعد احتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والتي هدمت كل البنى التحتية، وإن ازدياد معدلات التضخم بعد هذا التاريخ قد وصل إلى (47.6%) عام 2007 والذي يقف خلفه أسباب متنوعة ومنها: سوء الوضع الامني وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وقد ترك هذا الظرف الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بصورة واضحة على حياة الفرد العراقي وبالأخص من ذوي الدخول المحدودة وبصرف النظر لا تزال الجهات ذات العلاقة ومنها البنك المركزي العراقي مصممة على ايجاد الحلول المناسبة لمعالجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي (جميل و محمد 2022: 309-310)

أسباب ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي: يعد العراق من الدول التي تعاني من مشاكل التضخم داخل اقتصادها منذ وقت طويل امتد على ثلاثة عقود من الزمن، وعليه توجد حزمة من الأسباب التي أدت إلى دوام ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ومنها:

1. الاقتصاد العراقي هو احادي الاتجاه اي يستند فقط على القطاع النفطي في ايراداته وهذا يجعل الاقتصاد العراقي متصل بالتجارة الخارجية أي يكون متصل بسوق النفط العالمية التي تتميز بأنها غير مستقرة.

2. ارتفاع أسعار السلع المحلية بالمقارنة مع أسعار السلع المستوردة نتيجة زيادة تكاليف الانتاج وزيادة تكاليف المواد الأولية والتسويق.
3. عدم وجود توازن بين قوى الطلب والعرض نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة التي تحصل في أسلوب وحجم الطلب مما يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار.
4. ارتفاع الانفاق الحكومي المتمثل برفع رواتب الموظفين واعطاء المكافآت والهبات التي تؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود ومن ثم زيادة الأسعار وتقليل قيمة النقود الشرائية (دهيم 2022: 7).
5. انعدام النهج الاقتصادي، إذ كان الاقتصاد في عهد النظام السابق اقتصاداً هجيناً، بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر، فضلاً عن أنه كان اقتصاداً مجازفاً، يتكل على نظريات ومناهج متنوعة تحمل التناقض فيما بينها. ولا يتميز بالسمة الموحدة لهياكله وآلياته وبناه، وبالأخص بعد عام 2003، كما إن عدم وجود برامج اقتصادية محددة لأعمار البنية الانتاجية ومشاريع البنى الرئيسة والخدمات العامة وبالأخص في نطاق صناعة تصفية النفط وقطاع الكهرباء والماء.
6. الفرص الاستثمارية المتنوعة، أدى ازدياد أسعار النفط إلى ظهور فرص استثمارية متنوعة وما تبعها من الاعلان عن مشاريع هائلة في دول المنطقة كافة وتدفق المزيد من الشركات والاستثمارات الاجنبية، مما أدى إلى زيادة الطلب على العقارات السكنية والتجارية وزيادة أسعارها بشكل خيالي خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (الهيتي واخرون 2010: 6-8)
7. يمكن للتضخم أن يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي، فهو يعيق التوزيع العادل للدخول والثروات (الخفاجي والسبعاوي، 2023: 4)

2-2-2. البطالة في العراق: لم تكن مشكلة البطالة حاضرة في العراق خلال فترة السبعينيات والثمانينيات بل كان العراق يعاني من قلة في الأيدي العاملة إذ تم الاستعانة بالعمالة العربية لتغطية هذا النقص الموجود بالأخص المصرية والسودانية التي كانت توجد بأعداد ضخمة في عقد الثمانينيات لتحل محل القوى العاملة العراقية التي اتجهت إلى جبهات القتال في حرب الثمان سنوات، أخذت بوادر مشكلة البطالة تظهر بشكل غير محسوس بعد انتهاء الحرب وتسريح اعداد من الجيش، إلا أن العوامل السياسية كانت حاكم مطلق على المشهد في العراق عند نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وما ترتب عليها من احتلال الكويت وعبء فرض العقوبات الاقتصادية وما رافقها من احوال معروفة انتهت باحتلال العراق في بداية الالفية الجديدة. إن هذه الأحداث ترتب عليها إنهاك الاقتصاد العراقي بخراب القاعدة الصناعية وعجز معظم القطاعات الاقتصادية وتخريب البنى التحتية التي كانت السبب الأساسي في انتشار مشكلة البطالة في العراق بعد الاحتلال وحل الجيش والاجهزة الأمنية لتساعد هذه الاجراءات وما تبعها من ضعف الاستثمار وقلة معدلاته في تفاقم مشكلة ظاهرة البطالة واستشرائها (حسين و الشرع 2020: 288)

أسباب ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي: بالإمكان تحديد نسب البطالة في العراق من خلال جانب العرض عن طريق النمو السكاني النامي في العراق والذي يعد من أعلى الدول في العالم خصوبة أي زيادة في النمو السكاني السنوي والذي تجاوز الـ 3%، هو المصدر الأساسي في رفع عرض العمل. أما من جانب الطلب على القوى العاملة فأن انحسار قدرة الاقتصاد العراقي على امتصاص أكبر قدر ممكن من هذه القوى بسبب عدم قدرته على مواكبة الارتفاع الحاصل في القوى العاملة التي دخلت سوق العمل سنويا من خلال اتاحة فرص عمل لها وضعفه للأسباب الآتية:

1. تركز برامج الحكومة على التحول إلى اقتصاد السوق وما صاحب ذلك من تغيرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتباطىء هذه البرامج.

2. توقف أكثر شركات القطاع العام وانخفاض ملحوظ في القدرات الإنتاجية للبعض منها.
3. عدم قدرة القطاع الخاص أخذ دور ذو أهمية في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وتدفق الكثير منه إلى الخارج.
4. عدم الاستقرار السياسي والأمني.
5. الفساد الإداري والمالي المستشري في أكثر مؤسسات الحكومة (الشمري، مي 2013: 143-144)
6. يستند العراق على القطاع النفطي في الناتج المحلي وفي الصادرات، والاستيرادات أيضاً، ويشغل الاخير 2% والباقي عمالة وافدة.
7. ارتفاع الانفاق على المؤسسات العسكرية بدل من انفاقها على البناء والاعمار وتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية لتوظيف العاملين. (الجناحي 2021: 453)

جدول (1): تفسير وتحليل التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

Y (السنوات)	STG (التضخم الركودي)	Inf (معدل التضخم)	Un (معدل البطالة)
2004	53.6	26.8	26.8
2005	55	37.1	17.9
2006	70.6	53.1	17.5
2007	42.6	30.9	11.7
2008	28	12.7	15.3
2009	22.3	8.3	14
2010	14.5	2.5	12
2011	13.75	5.6	8.15
2012	14.07	6.1	7.97
2013	10.97	1.7	9.27
2014	12.79	2.2	10.59
2015	12.12	1.4	10.72
2016	11.32	0.5	10.82
2017	13.4	0.2	13.2
2018	13.27	0.4	12.87
2019	12.56	-0.2	12.76
2020	14.34	0.6	13.74
2021	20.2	6	14.2
2022	21.32	4.82	16.5

المصدر: 1- العمود (2): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات المتفرقة من 2004 الى 2022 والعمود (3) البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، للسنوات المتفرقة من 2004 الى 2022
2- والعمود (4) استخرج من قبل الباحثين بالاعتماد على العمود (2) و(3) كالآتي: STG =Inf + un

تحدد هذه الدراسة الفترة الزمنية لتزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، ونوع العلاقة بينهما وكيفية حدوثهما من خلال الجدول أعلاه، وإن معدلات التضخم ارتفعت بشكل ملحوظ

في 2006 حيث وصلت إلى (53.1%) وهو أعلى معدل أثناء فترة الدراسة وفي حين كانت 2004 (26.8%) وفي 2007 كان معدل التضخم (30.9%)، في حين كانت معدلات البطالة متذبذبة في الاقتصاد خلال سنة 2004 إلى 2007 حيث في عام 2004 كان معدل البطالة (26.8) وفي عام 2008 كان المعدل (11.7)، وبالنتيجة التضخم الركودي لم ينخفض عن معدل (42.6%) خلال هذه الأربع سنوات، ومنذ عام (2008) أتجه معدل التضخم الركودي نحو الانخفاض، إذ انخفض من(70.6) عام (2006) إلى (13.75%) عام (2011)، واستمر قريب بالارتفاع والانخفاض بين معدل (10.97%) و(14.34%) من سنة 2012 إلى سنة 2020 ثم ارتفع الى (20.2%) عام (2020) و(21.32) عام 2022 من فترة الدراسة وحيث يظهر أن رغم الاجراءات الحكومية المتتابعة منذ 2003 للتخفيض البطالة والسيطرة على التضخم للسيطرة على التضخم الركودي كانت جيدة إلى حد ما ولكنها لم تنخفض الى الحد الطبيعي للتضخم الركودي بمعدل 8% وإنما ازدادت في نهاية الدراسة ووصلت إلى 21.32% في عام 2022.

وإن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي قد تجاوز المعدل الطبيعي (4%) الذي بإمكان الاقتصاد أن يستوعب هذا الارتفاع في الأسعار،ويعتقد البعض أن هذا المستوى ضروري لتحريك النشاط الاقتصادي،وواصل ارتفاعه حتى وصل إلى الذروة خلال السنوات الأولى من الدراسة، ثم أتجه بعد ذلك إلى الانخفاض ووصل إلى المعدل الطبيعي في عام (2010) بمعدل (2.5%) وارتفع فوق المعدل بقليل في سنتي 2011 و2012 ومن استمر بالانخفاض في السنوات التالية ووصل إلى أدنى مستوى له في عام 2019 وبمعدل (-0.2%)، وارتفع في عامي 2021 و2022 بمعدل اعلى من 4% الطبيعي فوق المعدل ولهذا يمكن القول إن مدة الدراسة هي فترة متذبذة ولكنها لم تصل إلى ما دون المستوى الطبيعي للتضخم الركودي، وبقت المعدلات فوق 8% للتضخم الركودي رغم المحاولات الحثيثة من الحكومات المتتالية،

وإن معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي هي الأخرى لم تنخفض الى المعدل الطبيعي (4%) بحيث يمكن نحو الارتفاع عاما قبوله، وكانت هذه النسب متذبذبة بالارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة،إذ كانت معدلات البطالة مرتفعة في عام (2004) وبمعدل (26.4%) وبدأت بالانخفاض في السنوات التي تلتها ووصلت (11.7%) في سنة 2007 وارتفعت من جديد في سنة 2008 ووصلت إلى (15.3%) وبدأت بالانخفاض في السنوات التالية ووصلت إلى أدنى معدل لها في عام 2012 وكانت (7.97%) وهذا أدنى معدل خلال فترة الدراسة واستمرت بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض خلال السنوات التالية وارتفعت في عام 2022 الى (16.5%) وكان أثرها واضحا على معدل التضخم الركودي خلال سنوات الدراسة وبالرغم من محاولة الحكومة لمعالجة المشكلة المركبة والمعقدة لهذه الظاهرة،لذلك نلاحظ تذبذب في معدل التضخم الركودي، ولكنه بقي أعلى من المعدل الطبيعي للتضخم الركودي،وكانت السياسة المتبعة حققت نجاحا نوع ما على الرغم من أن معدل التضخم الركودي أعلى من المستوى الطبيعي له.

2-2-3. مظاهر التضخم الركودي والمتغيرات المستقلة المختارة في العراق: حيث إن مشكلة التضخم الركودي يمكن ارجاعه إلى عدد من المتغيرات، وهي متغيرات اقتصادية هيكلية، تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم والبطالة، وحتى تكتمل الصورة وتبرز المشكلة المركبة من التضخم والبطالة، إذ يرجح وجود حزمة من الاختلالات الهيكلية المؤثرة في التضخم والبطالة، ويمكن قياس تأثير المتغيرات أدناه على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي وهي كالآتي:

1. الناتج المحلي الاجمالي :(GDP) إن التغير في الناتج المحلي الاجمالي يحدث من اختلال علاقات النمو بين السوق السلعية والكتلة النقدية، نتيجة ضعف بنية الناتج المحلي الاجمالي الذي يعاني من الاختلال الهيكلي بمستوى هائل، بحيث بأن انحسار مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية كان سبباً في ظهور صدمة العرض، وترتب على ذلك عدم التكافؤ بين التيار السلعي والتيار النقدي، وكان الاختلال في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة لصالح التيار النقدي فازداد الطلب الكلي وكانت النتيجة ارتفاع أسعار المستوى العام للأسعار، وهذا التحليل يتفق مع تحليل المدرسة الهيكلية في تفسير التضخم. (الساعدي 2017: 102-103)
2. عرض النقد بمعنى الضيق(M1) : أن تأثير عرض النقد على المستوى العام للأسعار حظي باهتمام المدارس الاقتصادية،ومنها المدرسة (الكلاسيكية) و(النيوكلاسيكية) عن طريق تفسير العلاقة بين النمو في عرض النقد والزيادة في المستوى العام للأسعار، ويرون أن هناك علاقة طردية تناسبية بين التغير في عرض النقد ومستوى الأسعار، بافتراض ثبات حجم الناتج وسرعة تداول النقود،لكن(الكلاسيك) يفترضون أن الاقتصاد يصل إلى حالة التشغيل الكامل، وهذا غير متحقق في الاقتصاد العراقي لوجود البطالة، فيكون تحليل(FREDMAN.M) هو الأقرب إلى واقع الاقتصاد العراقي حيث يرى إن التضخم هو ظاهرة نقدية بحته، وذلك لوجود علاقة دالية بين كمية النقود ومستوى الأسعار في اقتصاد لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، ولكن زيادة النقود في التداول تؤدي إلى تغير متوسط نصيب وحدة الناتج من النقود فتقل قيمتها الحقيقية وتفقد قوتها الشرائية ويحدث التضخم (Friedman بلا تاريخ).

   وأيضا يشير عرض النقد في حالة الضيق إلى اجمالي وسائل الدفع التي تتداول لتسوية المعاملات المالية في بلد معين خلال فترة زمنية معينة ويطلق على هذا الحجم من المال نقود العمليات الجارية (عبد و اخرون 2023)
3. الانفتاح التجاري: (ISTt) حيث اعتمد الباحث على مؤشر الانكشاف الاقتصادي ليمثل اختلاف هيكل التجارة الخارجية، فكان تأثير هذا المتغير موافق لخصائص الاقتصاد العراقي، بحيث إن زيادة الانكشاف الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية والاستيرادات من السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهي حالة غير مستبعدة في الاقتصاد العراقي القائم على اقتصاد ريعي في الحصول على الموارد المالية، ويعتمد في التشغيل على القطاع الخدمي الذي أصبحت مهمته نقل وتوزيع وتصريف السلع المستوردة، وليس قائم على التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية بروابط امامية وخلفية. ((الساعدي 2017)
4. أسعار النفط (IOP): ان مستوى التضخم العالمي في الفترة الأخيرة اتخذ منحنى تصاعدياً بشكل كبير جداً، بفعل المضاربات المختلفة على العديد من السلع العالمية. إنّ العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار النفط هي علاقة مترابطة، إذ إنّ ارتفاع الأسعار والتضخم يساهمان في ارتفاع كلفة الإنتاج، ومن ثم يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح، فعندما ترتفع أسعار النفط سيؤدي ذلك إلى زيادة كلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع الأسعار، ما سيساهم في المزيد من زيادة في معدلات التضخم المالي، الأمر الذي ينذر بأننا سنواجه قريباً أزمة هائلة مرتبطة بارتفاع معدل الغلاء المعيشي، وهو ما سوف يظهر حتماً في الدرجة الأولى في الدول النامية والفقيرة التي ستستورد التضخم من البلدان الصناعية التي تستورد منها معظم حاجاتها الاستهلاكية. لذلك يجب الحذر بدءاً من الآن، والعمل بشكل جدي

في هذه البلدان على تطوير الإنتاجات المحلية، للتقليل من حدة تأثير الأزمة فيها في المستقبل القريب. (جباعي 2022: 256)

المحور الثاني: الجانب العملي

قياس أثر التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

3-1. توصيف النموذج القياسي والبيانات وعينة البحث: تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتحليل التضخم الركودي في العراق وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews12 لقياس وتحليل التضخم الركودي في العراق وتم الاعتماد على البيانات الصادرة من (البنك المركزي في العراق ووزارة التخطيط العراقية)، للحصول على مجموعة من البيانات أكثر دقة، وأيضا لتحقيق نتائج أكثر واقعية. لا بد من تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج الاقتصاد القياسي، وفيما يأتي وصف للمتغيرات في النموذج:

أ. **المتغير التابع (Dependent Variables):**

1. التضخم الركودي (STG): هي الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات الناتج القومي.

ب. **المتغيرات المستقلة (Independent Variables):**

1. الناتج المحلي الاجمالي (GDP): معبرا عن النشاط الاقتصادي الاجمالي خلال السنة وبالأسعار الجارية.
2. عرض النقد (M1): ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.
3. سعر النفط (IOP): على أنه قيمة المادة او السلعة البترولية معبر عنها بالنقود خلال فترة زمنية محددة.
4. الانفتاح التجاري (IST): والمعبر عنها بمؤشر الانكشاف الاقتصادي ليمثل اختلال هيكل التجارة الخارجية.

لقد حددنا المتغيرات التابعة والمستقلة نستطيع الان صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$STGt = F (GDP + M1 + IOP + IST)$$

$$STGt = B0 + B1 (GDP) + B2 (M1) + B3 (IOP) + B4 (IST) + \varepsilon_t$$

جدول (2): المتغيرات المستقلة المختارة وتأثيرها على التضخم الركودي (2004-2022)

الانفتاح التجاري IST	سعر النفط IOP	الناتج المحلي الاجمالي GDP	عرض النقد بمعنى الضيق M1	التضخم الركودي STG	السنوات Y
105.001	31.41	36613	69801	53.6	2004
85.02434	45.66	49921	77386	55	2005
79.8186	55.65	65159	10539	70.6	2006
69.56502	66.78	88809	17308	42.6	2007
73.32609	97.35	131623	23630	28	2008
70.98539	61	111661	31880	22.3	2009
67.77074	77.4	138517	44225	14.5	2010
73.33297	107.5	185750	53397	13.75	2011

الانفتاح التجاري IST	سعر النفط IOP	الناتج المحلي الاجمالي GDP	عرض النقد بمعنى الضيق M1	التضخم الركودي STG	السنوات Y
70.35527	109.5	218032	54662	14.07	2012
63.54043	105.9	234638	63321	10.97	2013
60.20309	91.6	228416	62343	12.79	2014
52.93055	44.7	166965	56119	12.12	2015
48.91897	39.4	168311	64550	11.32	2016
49.92659	51.9	182534	65132	13.4	2017
56.00795	68.4	215626	63525	13.27	2018
44.7009	63.6	222434	61275	12.56	2019
36.07861	41.8	178100	63500	14.34	2020
43.9299	68.38	204000	64000	20.2	2021
47.07987	82.42	270200	65622	21.32	2022

المصدر: 1- العمود (2) وهي عبارة عن جمع بيانات البطالة والتضخم والتي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية للمدة (2004-2022)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.

2- العمود (3،4،5): البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، للسنوات المتفرقة من 2004 إلى 2022

3- العمود (6): احتسبت من قبل الباحثان وهي عبارة عن مجموع الصادرات والاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي * 100، إذ تم الحصول على بيانات الصادرات والاستيرادات من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية للمدة (2004-2022)، سنوات متفرقة.

4- تم قياس الانفتاح التجاري بحاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالدولار.

3-2. قياس وتحليل النموذج المقدر

1. **اختبار استقرار السلاسل الزمنية:** تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية قيد الدراسة لاختبار ثباتها بمرور الوقت عن طريق إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة ثباتها باستخدام اختبار Dickie Fuller باستخدام المعادلة الأولى وهي تقدير انحدار Dickie Fuller الذي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام ومن دونهما، وهو النموذج والجدول الأكثر اكتمالاً. الجدول رقم (3) يعرض نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع وهو التضخم الركودي والمتغيرات التوضيحية التي لها تأثير على المتغير التابع.

جدول (3): ملخص نتائج اختبارات السلاسل الزمنية للمدة (2004-2022)

المتغيرات	القيمة المحسوبة ADF	القيمة الجدولية ADF عند مستوى معنوية 5%	النتيجة
التضخم الركودي D(STG)	-3.529350	-1.952066	مستقرة عند الفرق الاول
الناتج المحلي الاجمالي D(GDP)	-6.265377	-3.540328	مستقرة عند الفرق الاول

المتغيرات	القيمة المحسوبة ADF	القيمة الجدولية ADF عند مستوى معنوية %5	النتيجة
عرض النقد D(M1)	-5.834755	-3.540328	مستقرة عند الفرق الاول
سعر النفط D(IOP)	-5.840019	-3.540328	مستقرة عند الفرق الاول
اختلال هيكل التجارة الخارجية (IST)	-2.485647	-1.950117	عند المستوى

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-12

يتضح من الجدول رقم (3) أنه وفقًا لاختبار ديكي فولر الموسع، إن السلاسل الزمنية للمتغيرات (التضخم الركودي، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقد بمعنى الضيق، سعر النفط) في الدراسة لا تستقر عند المستوى ما عدا المتغير (اختلال هيكل التجارة الخارجية)، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة وتستقر بعد أخذ الفرق الأول بالنسبة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذه النتيجة تفرض على الباحثان استخدام منهجية (ARDL) لأنها تتلاءم مع درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

2. تقدير معادلة الانحدار في الأجل القصير وفق نموذج (ARDL):

جدول (4): تقدير معادلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022)

Method: ARDL				
Date: 09/15/23 Time: 16:23				
Sample (adjusted): 2005S2 2022S2				
Included observations: 35 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DM1 DGDP DIOP IST				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 162				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
DSTG(-1)	-0.007514	0.050719	-0.148147	0.8836
DSTG(-2)	0.478374	0.056737	8.431394	0.0000
DM1	-0.000127	3.31E-05	-3.823429	0.0010
DM1(-1)	-4.61E-06	2.61E-05	-0.176840	0.8613
DM1(-2)	0.000541	3.94E-05	13.73196	0.0000
DGDP	-5.10E-05	2.86E-05	-1.786937	0.0884
DGDP(-1)	-6.92E-06	2.27E-05	-0.304380	0.7638
DGDP(-2)	-0.000217	5.36E-05	-4.051231	0.0006
DIOP	0.056718	0.046612	1.216808	0.2372
DIOP(-1)	0.011117	0.032672	0.340247	0.7371
DIOP(-2)	0.267011	0.070820	3.770282	0.0011

IST	-0.304210	0.144374	-2.107088	0.0473
IST(-1)	0.280829	0.148300	1.893654	0.0721
C	1.681454	1.375683	1.222268	0.2351
R-squared	0.967640	Mean dependent var		-0.962286
Adjusted R-squared	0.947608	S.D. dependent var		6.323919
S.E. of regression	1.447499	Akaike info criterion		3.866725
Sum squared resid	44.00029	Schwarz criterion		4.488865
Log likelihood	-53.66769	Hannan-Quinn criter.		4.081488
F-statistic	48.30430	Durbin-Watson stat		2.223047
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-12

تم اختيار درجة الابطاء المثلى للمتغيرات المستقلة في النموذج والمتغير التابع كما في جدول رقم (4) بناءاً على معيار Akaike info criterion وبرنامج القياسي افيوز(12) اختار درجة الابطاء (2) للفرق الأول للمتغير التابع (DSTG) ودرجة ابطاء (2) للفرق الاول للمتغيرات المستقلة (DM1, DGDP, DIOP) ودرجة ابطاء (1) للمتغير المستقل (IST)، أي النموذج المفضل هو ARDL (2, 2, 2, 2, 1) حسب الجدول رقم (4).

أ. التضخم الركودي (DSTG): نلاحظ أن التضخم الركودي معنوي، ونرى إن استجابة المتغير التابع التضخم الركودي لنفسه كانت استجابة موجبة حيث كان تأثير متغير التضخم الركودي المبطئ لفترتين زمنية تساوي (0.478374) وهذا التأثير كان ذا دلالة احصائية عند مستوى5%، وهذا يعني انه في حالة زيادة التضخم الركودي خلال سنة بقيمة واحد فسوف يأثر على نفسه بقيمة (0.478374) للفترة القادمة بسنة واحدة، وذلك لأن معدل التضخم الركودي يتألف من البطالة والتضخم فأن هذا يعني أن أي سياسة اقتصادية متبعا من قبل السلطات المختصة لتخفيض حجم البطالة أو التضخم فأن هذا سوف يؤدي الى زيادة معدل التضخم الركودي. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة القياسية (البحيصي 2018)

ب. العرض النقد بمعنى الضيق (DM1): نلاحظ أن العرض النقد بمعنى الضيق معنوي، إذ إن الفرق الأول لكتلة النقدية كانت استجابته موجبة بمعنى إنه يوجد علاقة طردية بين عرض النقد والتضخم الركودي أي كلما زاد عرض النقد بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع التضخم الركودي المبطئ لفترتين بمقدار (0.000541)، وهذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى5%، وذلك يعني أنه في حالة زيادة معروض النقدي بقيمة وحدة واحدة فأن التضخم الركودي ازداد، وهذا يدل على مدى تأثير حجم التداول العملات الاجنبية المستخدمة في المضاربة في سوق العملات الأجنبية في زيادة عرض النقود في الاقتصاد ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الركودي. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة القياسية (البحيصي 2018)

ج. الناتج المحلي الاجمالي (DGDP): نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي معنوي، حيث إن الفرق الاول لناتج المحلي الاجمالي كانت استجابته سالبة بمعنى انه يوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والتضخم الركودي أي كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم

الركودي المبطئ لفترتين بمقدار (0.000217-)، وهذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى 5%، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى زيادة العرض من السلع والخدمات التي أدت بدورها الى خفض معدل التضخم، وإن هذه زيادة نتجة عن ارتفاع الطلب على عوامل الانتاج، وهذه نتيجة توافق الدراسة القياسية ل (الساعدي، 2017).

د. سعر النفط (DIOP): نلاحظ ان سعر النفط معنوي، حيث إن الفرق الأول لسعر النفط كانت استجابته موجبة بمعنى أنه يوجد علاقة طردية بين سعر النفط والتضخم الركودي أي كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التضخم الركودي المبطئ لفترتين بمقدار (0.267011)، وهذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى 5%، وهذا مطابق حسب منطوق نظرية الاقتصادية.

ه. اختلال هيكل التجارة الخارجية (IST): نلاحظ أن اختلال هيكل التجارة الخارجية غير معنوي، إذ إن اختلال هيكل التجارة الخارجية يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم الركودي أي إن زيادة اختلال هيكل التجارة الخارجية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم الركودي المبطئ لفترة واحدة بمقدار (0.280829)، وهذا يعكس قيمة الدينار العراقي التي انخفضت أما قيمة دولار الامريكي فارتفعت أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج مما أدى إلى ارتفاع التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي.

و. بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ (F-statistic) تساوي (48.30430) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوي، وتؤكد ذلك قيمة ل P-Value التي جاءت مساوية للصفر، وهو الأمر الذي من خلاله نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوية عن الصفر، ومن ثم فأن جوهر المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع والوصف الدقيق لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

ز. أما عن معرفة إلى أي مدى تساهم المتغيرات التفسيرية في تحديد سلوك المتغير التابع، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد R2 والتي كانت تساوي (0.96) أي (96%) وقيمة Adjusted R-squared (0.947608) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو (التضخم الركودي) إلى المتغيرات التوضيحية والباقي بسبب المتغيرات التي لا يمكن قياسها أو أخطاء التقدير.

ح. قيمة احصائية Durbin - Stat Watson الذي وصل إلى (2.22) وهي قيمة قريبة من (2)، مما يعني أن هذا النموذج المعدل قد أزال مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، وبالتالي ستقبل الفرضية الصفرية (العدم) وترفض الفرضية البديلة لأن الفرضية الصفرية تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط الذاتي لأن قيمة DW البالغة (2.22) أقل من قيمة (4 - dl) كحد أدنى.

3. اختبار دالة الاجل الطويل وتقدير الاستجابة قصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود (التكامل المشترك): معلومات الأجل الطويل هي المعلومات التي يمكن من خلالها استنتاج دالة الأجل الطويل لدالة التضخم الركودي في الصورة أدناه وتحديد دالة الأجل القصير من الجدول أدناه معلمة تصحيح الخطأ هي يجب أن تكون معنوية، حيث نلاحظ بأن prob أقل من 0.05 وهنا نستطيع أن نرفض فرضية العدم وأن نقبل الفرضية البديلة عند مستوى دلالة أقل من واحد بالمئة، بما يعني أن هذه القيمة المقدرة معنوية وهذا الشرط اللزم وإن الشرط الكافي للمعلمة هي سالبة كما واضح بقيمة stg(-1) وهي (0.529140-) ومن ثم توجد علاقة طويلة الأجل في هذا النموذج، حيث بأن المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع وهناك امكانية لتصحيح الأخطاء

قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل وهذه القيمة المطلقة (0.529140-) وهي عبارة عن نسبة الاخطاء التي يمكن تجاوزها في واحدة الزمن، حيث إذا حدثت صدمة الآن بأمكاننا كل سنة أن نتخلص بنسبة (0.529140-) من آثار هذه الصدمة لتجاوز كل هذه الصدمة وهو عبارة عن مقلوب هذه القيمة بالقيمة المطلقة وتساوي 1.889859 بمعنى إذا حدثت صدمة قصيرة الأجل الآن بأننا نستطيع أن نتخلص منها بمقدار هذه النسبة على المدى الطويل.

دالة الأجل الطويل للتضخم الركودي هي:

STG=a+β1DER+β2DGDP+β3DIOP+β4DIST

$$\beta n = -\frac{\lambda n}{\lambda 1}$$

معادلة الأجل الطويل

EC = DSTG - (0.0008*DM1 - 0.0005*DGDP + 0.6328*DIOP -0.0442*IST +3.1777)

ونلاحظ أيضاً أن قيمة F المحتسبة 30.63432أكبر من قيم F الجدولية عند جميع المستويات، وبهذا نستنتج أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين التضخم الركودي وبين المتغيرات التابعة في النموذج خلال فترة الدراسة، أي إنه يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

ونلاحظ أيضاً أن قيمة F المحتسبة 30.63432أكبر من قيمF الجدولية عند جميع المستويات، وبهذا نستنتج أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين التضخم الركودي وبين المتغيرات التابعة في النموذج خلال فترة الدراسة، أي إنه يوجد تكامل مشترك بين هذه المتغيرات .

جدول (5): نموذج المدى الطويل ARDL واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(DSTG)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/15/23 Time: 16:30				
Sample: 2004S1 2022S2				
Included observations: 35				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	1.681454	1.375683	1.222268	0.2351
DSTG(-1)*	-0.529140	0.080710	-6.556058	0.0000
DM1(-1)	0.000410	7.50E-05	5.466906	0.0000
DGDP(-1)	-0.000275	6.98E-05	-3.940966	0.0007
DIOP(-1)	0.334846	0.106735	3.137178	0.0050
IST(-1)	-0.023381	0.024015	-0.973581	0.3413
D(DINF(-1))	-0.478374	0.056737	-8.431394	0.0000
D(DM1)	-0.000127	3.31E-05	-3.823429	0.0010
D(DM1(-1))	-0.000541	3.94E-05	-13.73196	0.0000
D(DGDP)	-5.10E-05	2.86E-05	-1.786937	0.0884

D(DGDP(-1))	0.000217	5.36E-05	4.051231	0.0006
D(DIOP)	0.056718	0.046612	1.216808	0.2372
D(DIOP(-1))	-0.267011	0.070820	-3.770282	0.0011
D(IST)	-0.304210	0.144374	-2.107088	0.0473
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
DM1	0.000775	0.000227	3.415798	0.0026
DGDP	-0.000520	0.000164	-3.168350	0.0046
DIOP	0.632811	0.237998	2.658893	0.0147
IST	-0.044186	0.042987	-1.027896	0.3157
C	3.177710	2.469915	1.286567	0.2122
EC = DINF - (0.0008*DM1 -0.0005*DGDP + 0.6328*DIOP -0.0442*IST + 3.1777)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	30.63432	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	35		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews - 12

4. **اختبار للتكامل المشترك:** يمثل التكامل المشترك التعبير الإحصائي لعلاقة توازنية طويلة الأمد، بحيث أن كافة السلاسل الزمنية تتصف بخاصية التكامل المشترك، فتكون العلاقات فيما بينها متجهة لوضع التوازن في الأمد الطويل، على الرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأمد القصير، وتظهر هذه الانحرافات في البواقي التي يمثلها الحد العشوائي، وفقا لهذا المنطق فأن الأنموذج يكون في وضع توازن (التكامل المشترك) عندما تكون $U_t=0$، وبعكسه لا يكون تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل، ويعتمد اختبار (integration-co)على فرضيتين.

الفرضية الأولى: فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تتمثل في الآتي:

$H_0: C_7=C_8=C_9$

الفرضية الثانية: الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات التي تتمثل بالآتي:

$H_1: C_7 = C_8 = C_9$

حيث إن (C7, C8……C14) تمثل معاملات المتغيرات المتباطئة لفترة واحدة، التي تدخل في اختبار المعنوية المشتركة بواسطة اختبار(WALD TEST) الذي نحصل من خلاله على إحصاءه (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها الجدولية المحسوبة من قبل (Pesaran)

نلاحظ أن قيمة المحتسبة للفيشر هي F=101.9535 وباحتمالية P=0.000 وهي أقل من 0.05 من خلالها يتم رفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي إنه يوجد تكامل مشترك كما تم تأكيده أيضاً باختبار Bounds.

جدول (6): نتائج اختبار التكامل المشترك (ARDL) للمتغيرات الدراسة للمدة (2004-2022)

Equation: Untitled			
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Probability**
F-statistic	101.9535	(5, 21)	0.0000
Chi-square	509.7673	5	0.0000
Null Hypothesis: C (1)= C(2)= C(3)= C(4)= C(5)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	**Value**		**Std. Err.**
C(1)	-0.007514		0.050719
C(2)	0.478374		0.056737
C(3)	-0.000127		3.31E-05
C(4)	-4.61E-06		2.61E-05
C(5)	0.000541		3.94E-05
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-12.

تشير نتائج التوزيع الطبيعي jarque-bera إلى أن قيمة هذا الاختبار بلغت 2.810188 وقيمة الاحتمال المقابلة 24.5% وهي أكبر من 5%، أي إننا نقبل فرض العدم القائل البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرض البديل.

جدول (7): التوزيع الطبيعي

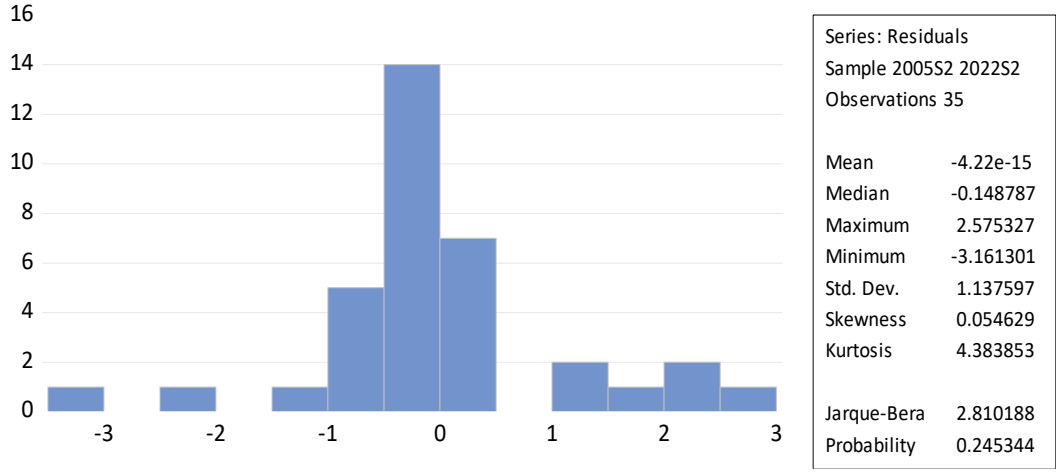

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 131-158
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.8

3-3: اختبارات القياسية عند النموذج Ardl: من أجل تقييم قدرة النموذج على اجتياز الاختبارات القياسية، تشير النتائج في هذا المجال إلى ما يأتي:

أ. **اختبار Breusch-Godfrey Correlation LM test:** يشير هذا الاختبار من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (5)، إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة F= 1.051774 باحتمالية P= 0.3688 أي أكبر من (0.05)، مما يعني عدم امكانية رفض الفرضية الصفرية null (H_0).

جدول (8): اختبار Breusch-Godfrey Correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.051774	Prob. F (2,19)	0.3688
Obs*R-squared	3.488712	Prob. Chi-Square (2)	0.1748
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 09/15/23 Time: 16:33			
Sample: 2005S2 2022S2			
Included observations: 35			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-12.

ب. **اختبار Hetreioskedasticity Test: ARCH:** بالنسبة إلى اختبار تجانس التباين، توصلنا إلى أن البواقي ذات تباين متجانس، ومن النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) يتضح أن قيمة F=2.087222 باحتمالية P=0.1583 وهي قيمة أكبر من (0.05). مما يعني عدم امكانية رفض الفرضية الصفرية null(H_0)، والتي تشير إلى تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم التجانس في التباين.

جدول (9): اختبار Hetreioskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.087222	Prob. F(1,32)	0.1583
Obs*R-squared	2.081881	Prob. Chi-Square(1)	0.1491
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 09/15/23 Time: 16:33			
Sample (adjusted): 2006S1 2022S2			
Included observations: 34 after adjustments			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-12.

اختبارات استقرار معاملات النموذج (اختبار CUSUM وCUSUM SQ)

1. اختبار CUSUM:

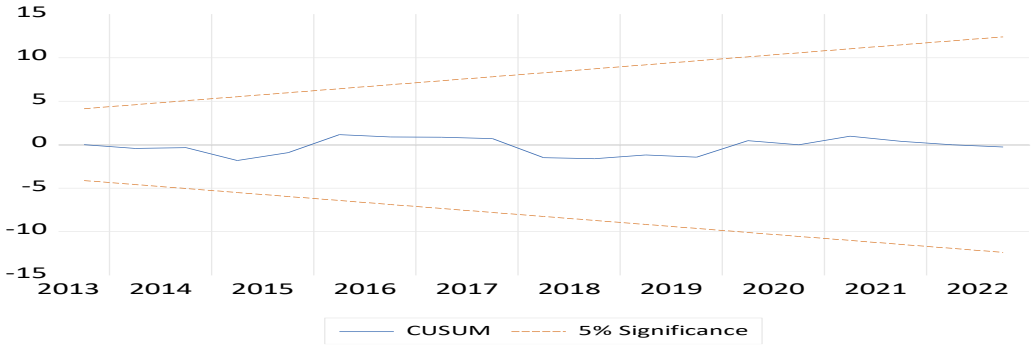

شكل (1): اختبار معامل النموذج (CUSUM)

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات الملحق الاحصائي وباستعمال برنامج (Eviews12)

2. اختبار CUSUM SQ:

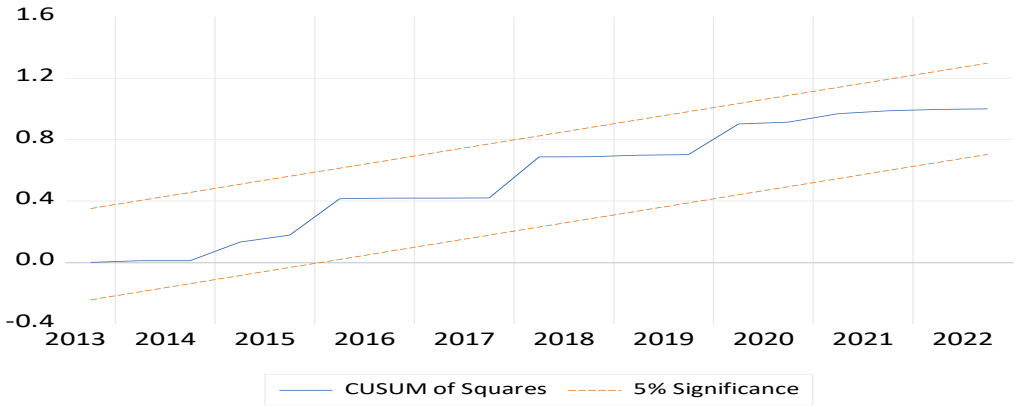

شكل (2): اختبار معامل النموذج (CUSUM)

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات الملحق الاحصائي وباستعمال برنامج (Eviews12)

إن الشيء الذي ينبغي ملاحظته هو أن الخط الأزرق يجب أن يكون بين الحدين عند مستوى 5%، وهذا دليل على عدم وجود مشكلة البواقي المتكررة Recursive residuat من حيث المتوسط (في اختبار CUSUM) والتباين في اختبار (CUSUM SQ) انظر الشكلين أعلاه، وطالما إن كلا الاختبارين تقع داخل حدود المعنوية عند مستوى 5%، فـأن هذا يشير إلى استقرار معلمات النموذج المقدر أو أن النموذج مستقر Stable.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: بعد الدراسة المستفيضة لظاهرة التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في العراق خلال المدة (2004-2022) توصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات الآتية:

1. نلاحظ أن استجابة المتغير التضخم الركودي كانت استجابة موجبة، وذلك لأن معدل التضخم الركودي يتألف من البطالة والتضخم فأن هذا يعني أن أي سياسة اقتصادية متبعة من قبل السلطات المختصة لتخفيض حجم البطالة أو التضخم فأن هذا سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم الركودي.
2. نلاحظ أن عرض النقد بالمعنى الضيق عند زيادته بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم الركودي وهذا يدل على مدى تأثير حجم تداول العملات الأجنبية المستخدمة في المضاربة في سوق العملات الأجنبية في زيادة عرض النقود في الاقتصاد ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الركودي.

3. نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي كان تأثيره عكسي على التضخم الركودي حيث كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض التضخم الركودي، فارتفاع الناتج المحلي الاجمالي أدى إلى زيادة العرض من السلع والخدمات التي أدت بدورها إلى خفض معدل التضخم وإن هذه الزيادة نتجت إلى رفع الطلب على العوامل الانتاج
4. نلاحظ أن سعر النفط يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم الركودي حيث كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة أدى إلى ارتفاع التضخم الركودي وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية.
5. نلاحظ أن الانفتاح التجاري غير معنوي، رغم العلاقة الطردية بينه وبين التضخم الركودي إذ إن زيادة الانفتاح التجاري أدى إلى زيادة التضخم الركودي وهذا يعكس قيمة دينار العراقي التي انخفضت أمام قيمة دولار الأمريكي وارتفعت أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج مما أدى إلى ارتفاع التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي.

ثانياً. التوصيات:

1. إن السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إذا اراد معالجة التضخم الركودي لا بد من وضع قواعد وأهداف واضحة مع وجود نظام مالي سليم وتوافر قدر من المسؤولية والشفافية ومع الاهتمام بدور السوق المالي للوصول إلى الأهداف المرجوة.
2. ضرورة الاهتمام بالاستثمار بعيداً عن قطاع النفط وبالأخص في جانبي الزارعة والصناعة للعودة بالنفع والفائدة لرفع مستوى الانتاجية وخفض معدلات البطالة للتقليل من حدة التضخم الركودي المرتفع.
3. محاولة الحد من حجم تداول العملات الأجنبية المستخدمة بالمضاربة في سوق العملات الأجنبية التي تؤدي زيادة عرض النقد في الاقتصاد ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الركودي.

المصادر

1. احمد حسين الهيتي، واخرون، 2010، " التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الاسباب والاثار، ودور السياسة المالية في معالجته،." مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 3 6-8.
2. ابراهيم عوض. 2002. "عوض ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري: دراسة تحليلية." رسالة منشورة في مجلة ميبرا، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر 27.
3. أحمد ابراهيم جمعة، 2023، "دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق للمدة من (2008-2020)،" مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد19, العدد64 326.
4. أسامة بشير؛ الجومرد، اثيل عبدالجبار الدباغ، 2003، المقدمة في الاقتصاد الكلي. ط1،دار المناهج، الاردن.
5. الشمري، مي. 2013. "واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام، 2003، وسبل معالجتها." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الاجتماعية، العدد 37 143-144.
6. أوست سوانينبرج، 2008، الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولي، القاهرة - مصر، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
7. ايمان زروق، 2021، "التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري." جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 21.

8. بتول، عبادي، 2007، "التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة للمدة (1970-2014)." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد2، العدد 7 114.
9. بول، نورد، هاوس، ويليام، ماندل، مايكل ساموبلسون، 2001، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله. ط15،الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
10. خالد الشمري، وطاهر البياتي، 2009، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي.،الطبعة الأولى، عمان - الأردن، دار وائل للنشر.
11. دانييل ارنولد، 1992، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة: د. عبدالأمير شمس الدين. ط1،بيروت، ص:24.
12. رابح خوني، وحميد عزري، 2020، "التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الادبيات الاقتصادية." مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 2، 126.
13. رانيا شيخ طه. 2021. التضخم اسبابه، اثاره، وسبل معالجته. ابوظبي: سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة.
14. رائد جواد كاظم الجناحي، 2021، "البطالة في العراق الاسباب - الاثار - المعالجات،." مجلة الكلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 29. 453.
15. زاهد قاسم الساعدي، 2017، "التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990-2013،." مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 45. 102-103.
16. شلير علي صالح، 2018، "دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة اربيل لعام 2017." المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14، العدد 57 249.
17. صلاح الدين عبد المسيح، 2009، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الأوربية.
18. طالبي، ميسوم، 2010، "التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، اسبابه ووسائل علاجه." مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 3، العدد 1 160.
19. طيلان احمد جميل، وبختيار صابر محمد، 2022، "اثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة 1990-2019" مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 57. 309-310.
20. عبد علي المعموري، احمد الحمداني، ومصطفى عبدالرزاق، 2016، "اهم الطروحات الفكرية للمدرسة المؤسساتية." مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط العدد 21 155.
21. عبدالامير ناصر حسين، ورحيم كاظم الشرع، 2020، "البطالة في العراق الاثار والمعالجات دراسة تحليلية." مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 35 288.
22. كوثر محمد دهيم، 2022، " العلاقة بين متغيرات التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2020." المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 76 7.
23. محمد جاسم محمد الخفاجي، وعبداللة خضر عبطان السبعاوي، 2023، "أثر مؤشرات العمق المالي في معالجة التضخم العراق نموذجا للفترة (2001-2020)." مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، لمجلد 19، الجزء (3) 4.
24. محمد خليل البحيصي، 2018، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق. رسالة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الأزهر – غزة.

25. محمود جباعي، 2022، توقعات مسار أسعار النفط في العام 2022 وتأثيرها في التضخم. حاصل على دكتوراه في الاقتصاد – باحث في الشؤون الاقتصادية.
26. مرتضى هادي جندي ناجي، 2018، "تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988-2015،" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 105 434.
27. مهند خميس عبد، واخرون، 2023، "أثر عرض النقد ((M2 على الناتج محلي المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)،" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 19 ، العدد 62 400.
28. ميسوم، طالبي، 2010، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتختلفة." مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 3 العدد 1،.
29. نغم محمود مجيد، 2023، " أثر مبادرات البنك المركزي العراقي في تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتقليل عن البطالة في العراق للفترة (2015-2022)،" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 19، العدد 61 757.
30. هوشيار معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الدولي. الطبعة الأولى، عمان - الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع.